رصيد أفخاخ تحالف واشنطن... إلى أين وكيف..!؟

عبد السلام حجاب

يبدو أن مهلة الأسبوعين التي جرى الإعلان عنها لعقد الجولة الثانية لاجتماع فيينا الموسع الذي عقد اجتماعه الأول وفقاً لمعطيات عالم متعدد الأقطاب، ستكون فرصة لاختبار قدرة تحالف واشنطن كطرف في الصراع القائم، بمدى التزامه ببنود البيان ألذي اعلن عنه الوزيران الروسي لافروف والأميركي كيري في مؤتمر صحفي مشترك شارك فيه المبعوث الأممي إلى سورية دي ميستورا.

ولم يكن مفاجئاً للمراقبين أن تسود مقر الاجتماع شكوك حول جدية الالتزام المفترض مصدرها دوائر سياسية لواشنطن وأطراف حلفها جراء الحقائق التي تكشفت ومن بينها:

١- أن عالماً متعدد الأقطاب أصبح واقعاً يفرض حضوره في حل المسائل والأزمات استناداً لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة، وعلى خلفية الصمود السوري وتمسكه بحقوقه الوطنية السيادية.

٢- تمكن القطب الروسي من انتزاع المبادرة السياسية والعسكرية وتحقيق اختراقات قلبت موازين القطب الأميركي وحلفه سواء في مسألة محاربة الإرهاب كأولوية لأي حل سياسي في سورية، لا شأن لغير السوريين وقرارهم الوطني فيه أو بحضور إيران في الاجتماع كشريك في تحقيق الأمن والاستقرار وهو أمر لم يكن ممكناً في مواقف حلف واشنطن بالحرب على سورية.

٣- وضع واشنطن وحلفها مع الإرهاب كطرف في الصراع السياسي والعسكري في سورية: أمام فرصة الاختيار بين الشرعية التي يمثلها الجهد السوري والروسي والدول المساندة سياسياً في محاربة الإرهاب والقضاء عليه وبين أن تظل في خندق الإرهاب الذي لن يحقق مكسباً سياسياً بقدر ما يزرع من دمار فكري وميداني لا يمكن حصره في جغرافيا محددة، بل يتمدد داخل المنطقة وخارجها.

وما من شك أن ما أفصح عنه الوزير كيري عقب اجتماع فيينا الموسع وهو أنه سينقل الأفكار التي بحثها مع الوزير لافروف حول مكافحة الإرهاب إلى واشنطن لبحثها والإعلان عنها، موقف يثير الشبهات بعد أن أعلن الوزير لافروف في المؤتمر الصحفي المشترك «لقد اتفقنا على مكافحة الإرهاب ووضع مجموعات أخرى على لائحة الإرهاب» ما يعني بصورة مؤكدة أن السياسة الأميركية مزدوجة المعايير لديها فائض من الأفخاخ تشكل رصيداً لدعم الإرهاب والحلف الذي تقوده، وكشف عن مساره الانتهازي المناقض لبنود بيان فيينا إعلان الرئيس الأميركي أوباما، إرسال قوة عسكرية برية لمساندة المجموعات الإرهابية التي تصفها واشنطن بالمعتدلة، للعمل داخل الأراضي السورية، وذلك بدل أن ترفع واشنطن يدها عن قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمحاربة الإرهاب واعتبر ريابكوف نائب الوزير لافروف «أن مسألة استخدام القوة العسكرية بأي شكل من دون موافقة دمشق هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا». وأكدت الخارجية الروسية «أن الصيغ أحادية الجانب لا يمكن أن تساعد في حل الأزمة في سورية».

لقد بات من الثابت أن الإرهاب خطر يهدد الجميع وأصبحت ضرورة محاربته مسؤولية تتطلب جهوداً دولية وفق قواعد ثابتة يتم التنسيق لإنجاحها على قاعدة القانون الدولي أكدها بيان فيينا الموسع، وعليه فإن طريق محاربة الإرهاب لا اجتهاد فيها ولا تراجع بشأنها وهو ما يؤكد في الميدان تقدم الجيش العربي السوري وضربات سلاحه الجوي بمشاركة شرعية منسقة مع القوات الجوية الروسية، ولعل النتائج التي تتحقق في سياق القضاء على الإرهاب تضع الجميع في صفوف الرابحين، وليس فقط سورية وروسيا وطهران وبغداد، الذين يمثلون حلفاً في محاربة الإرهاب ولعلها النتائج التي مكنت من التوصل إلى بنود بيان فيينا. بوضع مبادئ محاربة الإرهاب كمطلب أساسي، وأن الشعب السوري هو صاحب الحق الوحيد في تقرير مستقبله السياسي وأن أي حل يجب أن يتم بين السوريين ووفقاً لقرارهم الوطني والسيادي. وكشفت أن حكاماً في دول حلف واشنطن مثل الفرنسي هولاند والبريطاني كاميرون، يعانيان ضياعاً سياسياً وفراغاً إيديولوجياً وحكاماً آخرين مثل العثماني السفاح أردوغان وبني سعود ومشايخ قطر يعيشون على صفيح ساخن من الأزمات الداخلية والخارجية ما يجعلهم جاهزين لأداء أي دور إضافي تطلبه أميركا للقيام بتسويق الأفخاخ التي تحتفظ بها لإعادة التموضع واستعادة جزء من الأحلام والمشاريع الفاشلة ما يطرح أسئلة أمام واشنطن ودورها القادم في تأزيم الصراع وتعطيل الحلول الممكنة بجعل الإرهاب مقصلة لحقوق الشعوب وإرادتها الوطنية ما دامت خارج نفوذها ومصالحها. ومن بين الأسئلة ما يلي:

١- هل بدأ تحالف واشنطن البحث عن سبل تظهير رصيدها من الإرهاب عبر أشكال من الإجراءات مثيرة للاستغراب والاستفزاز تضع عصي حلفها الدامية في عجلة اجتماع فيينا الموسع في اجتماعه القادم!؟

٢- ماذا ستفعل أميركا بشأن المدرجين على لوائح الإرهاب وما يمكن أن يظهر من لوائح بأسماء تنظيمات إرهابية أخرى يمكن إدراجها ضمن قوائم الإرهاب الدولي كما أعلن لافروف!؟

٣- كيف يمكن لأميركا وحلفها تأكيد أن الإرهاب كارثة متدحرجة في حين تنام على رصيد من الأفخاخ التي يشكل الإرهاب أحد أهم أدواتها للنيل من سورية والمنطقة، وماذا إذا ضعف التحكم وانفجرت!؟

٤- هل سيبقى الرئيس أوباما أسير عقدة انهيار القطبية الأحادية فلا يضم جهوده السياسية إلى جانب جهود بوتين العسكرية والسياسية في محاربة الإرهاب؟ وهل التعويض بالانخراط الصادق أقل أهمية من مخاطر الإرهاب إلا إذا كان هو من يصنعه بأجندات تفيد سياساته وإن بصورة مرحلية، ما دام لم يعد بمقدوره في ظل المتغيرات والحقائق الجديدة تغيير أنظمة أو إخضاعها، والتحكم بمصير شعوبها كما هو الحال في سورية والعراق وربما بلدان أخرى.!؟

وإذا كان من السابق لأوانه موضوعياً الحكم على مخرجات اجتماع فيينا الموسع رغم أهمية البنود المدرجة في بيانه الختامي. فإن المرجح هو أنه لم يكن مطلوباً من هذا الاجتماع أكثر مما تحقق كبداية لمسار سياسي وسط صراع محتدم.

ومن المؤكد أن السوريين جيشاً وشعباً بقيادة الرئيس بشار الأسد قد اتخذوا قرارهم الوطني بمساندة الأصدقاء والحلفاء. ويحققون في الميدان ما لن تستطيع تحقيقه المناورات السياسية وأفخاخ الإرهاب، والآمال بالنصر القريب معقودة على رجال الحق في الميدان.

روسيا تعلن الحداد.. والسيسي يدعو إلى انتظار التحقيقات والمحققون يعملون على عدة سيناريوهات

فيما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحداد الوطني أمس في روسيا على ضحايا الطائرة الروسية التي تحطمت في سيناء شمال شرق مصر، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى «عدم الخوض في أسباب سقوط الطائرة» وانتظار نتائج التحقيقات في الكارثة حسب وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية الرسمية.

وقال السيسي أثناء ندوة نظمها الجيش المصري: «رغم أن مصر هي المعنية بإجراء التحقيق إلا أنه ليست لدينا مشكلة في التعاون مع جهات مختلفة لاستجلاء الحقيقة» حول أسباب سقوط الطائرة، داعياً إلى «ترك الأمر للمتخصصين وعدم الخوض في الحديث عن أسباب سقوط الطائرة».

ويعمل المحققون في تحطم طائرة الركاب الروسية في صحراء سيناء على عدد من السيناريوهات المحتملة لأسباب تحطم الطائرة ومن بينها الإرهاب أو الخطأ البشري أو الخلل الفني.

هذا وشددت وزارة النقل الروسية على عدم وجود دليل على أن الكارثة حصلت نتيجة عمل إرهابي.

وكان تنظيم ما يسمى «ولاية سيناء» وهو فرع تنظيم داعش في مصر استغل الغموض حول أسباب تحطم الطائرة ليعلن بعد نحو ٧ ساعات مسؤوليته عن الكارثة، مدعياً أنها جاءت رداً على التدخل الروسي في سورية.

لكن إضافة إلى وزير النقل الروسي سوكولوف يشك العديد من الخبراء العسكريين بإمكانية إسقاط الطائرة لأن تنظيم «ولاية سيناء» التي تعد منطقة شمال سيناء معقله، لا يملك صواريخ قادرة على استهداف طائرة على ارتفاع ٣٠ ألف قدم.

في هذه الأثناء بدأت لجنة دولية مؤلفة من خبراء روس ومصريين وفرنسيين في تحليل بيانات الصندوق الأسود التابع للطائرة الروسية المنكوبة.

حداداً على ضحايا الطائرة الروسية خارج مطار بولكوفو في سانت بطرسبرج، روسيا (رويترز)

وقال متحدث باسم مكتب النائب العام المصري: إن اللجنة بدأت أمس بدراسة أحد الصندوقين الأسودين الموجودين على متن الطائرة، مشيراً إلى الصندوق الأسود الذي كان موجوداً في قمرة القيادة.

ويشارك خبراء روس وفرنسيون نظراءهم المصريين التحقيق في حيثيات كارثة الطائرة المنكوبة في سيناء، التي قال بعض سكانها: إنهم رأوها تحترق في الجو قبل سقوطها.

من جهتها أشارت الوكالة الفرنسية لسلامة الطيران المدني إلى أنها أرسلت اثنين من المحققين المعنيين بالسلامة إلى جانب ستة مستشارين فنيين من شركة «إيرباص» إلى مصر أمس على حين سينضم اثنان من المحققين الألمان من المكتب الاتحادي للتحقيق في حوادث الطائرات. وغادرت أمس مجموعتان من المحققين الروس والمصريين يرافقها وزير النقل الروسي ماكسيم سوكولوف القاهرة لتنقل بمروحية إلى مكان الحادث، كما ذكرت وسائل الإعلام المصرية والروسية. في الوقت نفسه توجه مئات من رجال الإنقاذ الروس مع معداتهم إلى الموقع.

إلى ذلك أعلن ضابط مصري أن فرق الإغاثة المصرية عثرت على جثث ١٧٥ من ضحايا تحطم الطائرة الروسية ووسعت أمس نطاق عمليات البحث عن جثث الركاب الآخرين التي ما زالت مفقودة.

بدورها أعلنت مصلحة الطب الشرعي في مصر أنه تم الانتهاء من أخذ عينات من جميع الضحايا لتحليلها والاحتفاظ بنتائج التحاليل لمطابقتها بتحاليل الحمض النووي لذويهم.

في سياق متصل قررت شركات «إير فرانس» الفرنسية و«لوفتهانزا» الألمانية و«إميراتس» الإماراتية وقف التحليق فوق سيناء كتدبير سلامة، وذلك بعد تحطم الطائرة الروسية.

وأعلنت متحدثة باسم «إير فرانس» أن الشركة توقف تحليق طائراتها «حتى إشعار آخر» فوق منطقة سيناء «كتدبير وقائي» بانتظار «توضيحات» حول أسباب تحطم الطائرة.

وقالت متحدثة باسم الشركة الألمانية: إن «لوفتهانزا» اتخذت القرار نفسه «كإجراء سلامة».

(سانا- أ ف ب- روسيا اليوم)

الجبير يغرد على هواه.. والعربي يؤكد: لا موقف عربياً موحداً بشأن الرئيس الأسد

| وكالات

على حين ظل وزير الخارجية السعودي عادل الجبير يغرد على هواه، مؤكداً ضرورة رحيل الرئيس بشار الأسد عن السلطة كي ينطلق قطار الحل السياسي للأزمة السورية، جاءته لطمة دبلوماسية من جامعة الدول العربية، حيث كشف أمينها العام نبيل العربي عن عدم وجود «موقف عربي موحد» بشأن الرئيس الأسد، رافضاً في الوقت نفسه اختزال سورية في شخص.

وأحبطت إيران وروسيا محاولة الجبير فرض جدول زمني لرحيل الرئيس الأسد خلال اجتماع فيينا يوم الجمعة الماضي.

وفي تصريح صحفي نشر أمس، أكد الجبير أن بلاده تتوافق مع روسيا في أمور أخرى حول سورية باستثناء مصير الرئيس الأسد. وقال: «الخلاف في مباحثات فيينا الأخيرة متعلق، بموعد ووسيلة رحيل بشار الأسد من السلطة، لكن الأمور الأخرى هناك توافق عليها»، مشيراً إلى سعيه «لمزيد من التشاور للوصول إلى حل حول موعد رحيل (الرئيس) بشار الأسد» وذلك استعداداً لاجتماع فيينا المقبل، الذي اتفق المشاركون في لقاء الجمعة على عقده خلال أسبوعين.

واعتبر أن حل الأزمة في سورية «يعتمد الآن على كيفية وموعد إبعاد (الرئيس) الأسد، ونقل سورية إلى مستقبل جديد لا يشمل (الرئيس) الأسد عن طريق تطبيق المبادئ التي تم الاتفاق عليها في (مؤتمر) جنيف» الأول الذي عقد في حزيران من العام ٢٠١٢. ورأى أن «التدخل الروسي (في سورية) عقد الأمور إلى حد ما»، مؤكداً أنه تم التباحث مع الروس حول هذا الأمر، وبين أن السعودية وروسيا «متفقون على أهمية تطبيق اتفاق جنيف ١».

وسبق للجبير أن هدد باستخدام «وسائل أخرى» لإبعاد الرئيس الأسد عن السلطة، ولوح بانسحاب السعودية من اجتماع فيينا في حال غياب الحل السياسي، ملمحاً إلى أن إخفاق الاجتماع سيدفع «أصدقاء سورية إلى خيارات أخرى». ويعاني الجبير الذي أخفق في اجتماع فيينا بفرض خياراته، من رفض الدول العربية لموقف بلاده المتشدد حيال مسالة بقاء الرئيس الأسد، هذا الأمر بينته تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية في لقاء خاص أمس مع قناة «سكاي نيوز عربية» من العاصمة البحرينية المنامة.

ويشارك العربي في منتدى المنامة الأمني. وأكد خلال اللقاء أنه من الصعب القول إن هناك موقفاً عربياً موحداً بشأن (الرئيس) بشار الأسد، مشدداً على أن سورية لا يمكن اختزالها في شخص. ومن المعلوم أن لبنان، والأردن، ومصر، وعُمان، والسودان، والعراق، والجزائر ترفض التدخل الخارجي في الشؤون السورية. وتؤكد هذه الدول ضرورة أن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه.

رفض تقرير مصير الرئيس والنظام من دول خارجية

خامنئي: حل الأزمة في سورية بانتخابات تعقب وقف دعم المعارضة بالسلاح وإنهاء الحرب

| وكالات

أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي أن الانتخابات هي طريق حل الأزمة في سورية لكنه ربط تنفيذها بوقف «الدعم العسكري والمالي للمعارضة» و«إنهاء الحرب والاضطرابات في البداية»، مشدداً على رفضه «اجتماع بعض الدول مع بعضها لتقرير مصير نظام حكم ورئيس لدولة».

لدى استقباله وزير الخارجية محمد جواد ظريف وسفراء ومسؤولي البعثات الدبلوماسية الإيرانية، أكد خامنئي أن الأهداف الإيرانية في المنطقة تختلف عن الأهداف الأميركية بـ١٨٠ درجة، ولا معنى لإجراء مفاوضات مع واشنطن حول القضايا الإقليمية.

ونقل موقع قناة «العالم» الفضائية عن خامنئي، قوله: إن «الأميركيين يريدون فرض مصالحهم وليس حل القضايا، إنهم يريدون فرض ٦٠ أو ٧٠ بالمئة من مطالبهم بالتفاوض وتحقيق ما تبقى من أهدافهم بطرق غير قانونية وفرضها وتنفيذها.. فماذا تعني المفاوضات إذاً؟».

وعن الوضع في سورية، قال خامنئي: «إن كلامنا فيما يتعلق بهذه القضية هو الأكثر صلابة»، وأعرب عن إيمانه في أن «اجتماع بعض الدول مع بعضها لتقرير مصير نظام حكم ورئيس لدولة أخرى (أمر) لا معنى له»، معتبراً ذلك «بدعة خطرة لا يقبل بها أي نظام في العالم». وأوضح أن طريق حل الأزمة السورية هو «الانتخابات»، لكنه أضاف قائلاً: «ومن أجل تطبيق ذلك، يجب إيقاف الدعم العسكري والمالي للمعارضة، يجب إنهاء الحرب والاضطرابات في البداية لكي يتمكن الشعب السوري من انتخاب أي شخص يريده في أوضاع آمنة ومستقرة».

وأكد أن السعودية تتدخل عسكرياً باليمن بذريعة طلب الرئيس اليمني الفار عبد ربه منصور هادي، ولا تستجيب لطلب الرئيس بشار الأسد بوقف دعم المسلحين.

في غضون ذلك كشف مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون الإفريقية والعربية حسين أمير عبد اللهيان عن فصول جديدة مما جرى في اجتماع فيينا، والنجاح الإيراني في فرض أجندة للاجتماع تتوافق مع حقوق الشعب السوري.

وأكد عبد اللهيان في حديث مع إحدى القنوات الإيرانية، نقل موقع «العالم» مقتطفات منه، «ألا وجود لأي صفقة بشأن المستقبل السياسي لسورية» تم الاتفاق عليها خلال اجتماع فيينا، مبيناً أن بلاده شددت على مواقفها الثابتة والصريحة خلال الاجتماع، ولم تسمح باتخاذ أي قرار نيابة عن الشعب السوري.

وأوضح أن مشاركة بلاده في الاجتماع أدت إلى أن «يحظى بالاهتمام ما كنا نسعى إليه في إطار إستراتيجيتنا خلال الأعوام الخمسة الماضية، وأن نصل عبر حوارات ومداولات صعبة استمرت ٧ ساعات إلى حصيلة تم في ضوئها إدراج قضايا مهمة في البيان الختامي».

وأكد أن الوفد الإيراني لم «يقدم في الاجتماع أي تنازل ولم يساوم حول مستقبل سورية السياسي، بل أعلن عن مواقف إيران الصريحة والواضحة بصوت عال. وأضاف قائلاً: «في ظل الاستدلال والمنطق، تراجع المشروع الأميركي المقترح، الذي كان من المقرر وضعه على الطاولة، أمام أفكار إيران السياسية في إطار القانون الدولي والدفاع عن الشعب السوري». واستطرد قائلاً: «لا يمكن لأي دولة سواء تركيا أو أميركا أو السعودية أو حتى إيران أن تبدي وجهة نظرها حول حق الشعب السوري».

وأشار إلى أن العراق ولبنان وعمان وروسيا أدت دوراً مساعداً خلال اجتماع فيينا، على حين واجهت إيران التحديات. وبيّن أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير دخل اجتماع فيينا «الصعب والمعقد»، من أجل إقرار جدول زمني قصير لتنحي الرئيس الأسد، ولم يسع أساساً من أجل مفاهيم كحق وإرادة الشعب السوري لتقرير مصيره وأدلى بتصريحات خاطئة. ولفت إلى أن الوفد الإيراني أراد عدم الدخول في مواجهة مع السعودية خلال اجتماع فيينا، وركز على طريق الحل السياسي للقضية السورية واستدرك: «إلا أن الجبير أدلى بتصريحات غير متزنة ولا أساس لها، وأبدى سلوكاً لا يليق بوزير خارجية دولة، ما حدا بالوزير ظريف للرد عليه بحدة».

من جهة أخرى حذر عبد اللهيان، وفقاً لموقع «العالم»، وزير الخارجية السعودي من نفاد صبر إيران حيال تصرفات بلاده في المنطقة، مشدداً على ضرورة أن تتوقف السعودية عن تقديم الدعم العلني والسري للإرهابيين في العراق وسورية واليمن، والمنطقة عموماً، مشيراً إلى أن الرياض حولت الدول الصغيرة كالبحرين إلى إلعوبة لتنفيذ سياساتها الخاطئة ويجب أن تضع حداً لهذه الممارسات.

في الغضون أكد المتحدث باسم هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري أن ما يجري حالياً في سورية وباقي دول المنطقة يتم بمخطط أميركي لتشكيل ما يسمى «الشرق الأوسط الكبير».

وجدد جزائري في تصريح له أمس، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، تأكيد استمرار بلاده بدعم قوى المقاومة في المنطقة لمواجهة هذه المخططات، لافتاً إلى أن بلاده تعمل وتقدم إمكاناتها لمنع تمرير السياسات والمشاريع الأميركية التي تستهدف المنطقة.

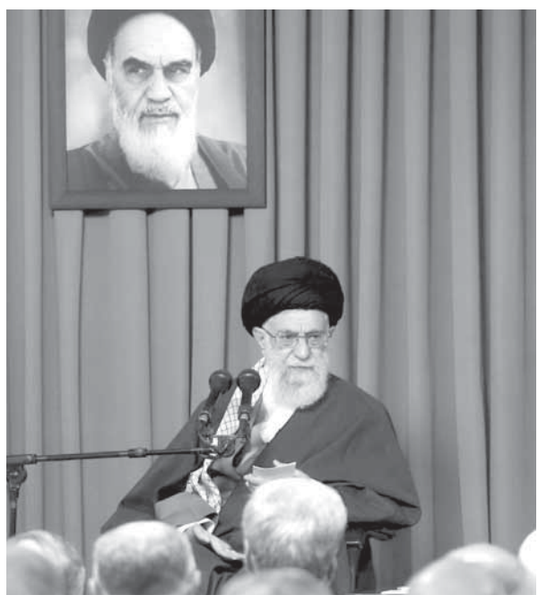

الإمام خامنئي خلال لقاء مع السفراء والدبلوماسيين (أ.ف.ب)

كيري ولافروف خلال اجتماع فيينا حول سورية (رويترز)

الخطيب اعتبر أن إجراء انتخابات عامة لن يحل المشكلة

الائتلاف: «فيينا» يتخطى «جنيف»

| الوطن- وكالات

أعلن رئيس الائتلاف المعارض خالد خوجة، أن أقصى ما يمكن أن تقدمه المعارضة من تنازلات لحل الأزمة السورية هو القبول بما ورد بـ«جنيف١» لجهة تأليف «هيئة حكم انتقالي»، محذراً من أن ما ورد في بيان اجتماعات فيينا يتخطى ما تم التوصل إليه في «جنيف١».

وفي حوار نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة لآل سعود، نصب خوجة نفسه ناطقاً باسم السوريين، وقال حسب موقع «اليوم السابع» الالكتروني المصري: إن «الأرضية الأدنى المقبولة من جميع السوريين هي إطار جنيف، أي قيام هيئة حكم انتقالي بكامل الصلاحيات التنفيذية، ولا يمكن لنا أن نقبل ما دون ذلك». وأشار خوجة إلى أنه لا يمكن للمعارضة أن تقبل ببقاء الرئيس بشار الأسد «لحظة واحدة» على رأس السلطة في المرحلة الانتقالية.

ورأى أن ما صدر عن بيان فيينا هو «اتفاق على تفاصيل لا يمكن الاختلاف عليها» في حين الموضوع الجوهري (مستقبل الرئيس الأسد) لا يزال موضوع خلاف، ولا توجد تنازلات روسية بشأنه بعد.

وقال: «من الواضح أن الروس لا يوجد لديهم أي تنازل في موضوع رحيل(الرئيس) الأسد، وإن كان هناك أكثر من تصريح روسي تحدث عن التمسك بالرئيس الأسد إلى الأبد».

من جهته وجه رئيس الائتلاف الأسبق أحمد معاذ الخطيب «رسالة مفتوحة» إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين توضح للأخير ما يحدث في سورية بحسب نص الرسالة.

وطالب الخطيب في الرسالة التي نشرها في صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» بتسليم الرئيس الأسد «لكامل صلاحياته إلى هيئة انتقالية مؤقتة أولية شريطة أن يُعلن عن موعد محدد لرحيله، ومن دون ذلك الموعد فكل التحركات السياسية والمؤتمرات سيفهم منها شعبنا أنها نوع من الاحتيال».

ورأى الخطيب أن القول إن انتخابات عامة قد تحل المشكلة «مجرد وهم»، والحديث عن أن الشعب السوري هو الذي يقرر مصيره هو «التفاف آخر علينا فنحن من هذا الشعب ولا نريد هذا النظام».

واعتبر أن مكافحة الإرهاب سوف تنجح في حالة واحدة وهي «سير الموضوع مع العملية السياسية في نفس الوقت، وإلا فإن كل التحركات العسكرية ستؤدي إلى شيء واحد هو انضمام الكثيرين إلى القوى المتشددة بحثاً عن الحماية والقوة»، معربا عن اعتقاده بأن القصف الجوي والهجوم الأرضي والضغط الدولي سوف يؤدي إلى إيقاف التطرف هو «وهم كبير»، فالخزان البشري للمقاتلين المتطرفين «أكبر مما يتصوره أي أحد»، والحل هو في «رحيل رأس النظام وتفاهم الحكومة السورية مع القوى السياسية لإيجاد مصالحة وطنية والتكاتف من أجل الوقوف في وجه القوى المتطرفة».

نفهم خشية الجانب الروسي من تحول سورية إلى كيان معادٍ له، ونقول بصراحة إن مساعدة الشعب السوري في الخلاص من الظلم هي التي ستظهر الجهات الحريصة عليه، وطالما كنا ومن قبل وجود النظام من دول عدم الانحياز التي لا تقبل وصاية أحد وتريد بناء علاقات متوازنة وإيجابية مع الجميع.

وقال: إن «الخشية من وجود فراغ قيادي لا مبرر له وخصوصاً على الصعيد العسكري والأمني، فآلاف الضباط المنشقين مستعدون للتفاهم مع زملائهم في أجهزة الحكومة المختلفة (في حال وجود موعد محدد لرحيل رأس النظام) وهؤلاء الضباط إضافة إلى آلاف المنشقين في كل الحقول الأخرى ليس لهم إلا توجه واحد وهو إنقاذ سورية والمحافظة على استقلالها».

وأضاف: إن «كل المؤتمرات واللقاءات حول سورية لا تعني لنا شيئاً مهما كان عدد الدول التي تحضرها عندما تتجاهل السوريين أنفسهم (سواء من قوى المعارضة والثورة أو من ممثلي الحكومة) ولا يمكننا قبول توجه لا يحترم آلامنا ومن أهمها إطلاق سراح المعتقلين، والبحث في رجوع آمن للمهجرين».